

## الوسيط في المذهب

.  
الثانية أن يتحالفا على النفي .  
قال الشيخ أبو محمد قد تم التضاد والتعاند فيفسخ العقد .  
ومنهم من قال تعود إلى الأول ويعرض عليه يمين فان حلف عرضنا على الثاني فان حلف فقد تم  
الآن التحالف .  
فعلى هذا لو حلف الأول يمين الإثبات فعدنا إلى الثاني فنكل قضينا لأول لا محالة وان لم  
تسلم يمينه عن المعارضة بالنفي ولعل ما ذكره الشيخ أبو محمد أولى .  
الثالثة أن يتناكلا جميعا في الابتداء ففيه وجهان .  
أحدهما أن تناكلاهما كتحالفيهما لحصول التضاد وهذا كما أن تداعي اثنين مولودا كتناكرهما  
.  
وكذلك نص الأصحاب انه لو حلف الأول على النفي ونكل الثاني فرد على الأول فنكل عن الإثبات  
كان نكوله كحلف صاحبه .  
والثاني انه يتوقف لان مأخذ التفاسخ الحديث وهو منوط بالتحالف وليس في معناه التناكل